المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 16 -- العدد 01 -- جوان 2024 ص 166 - 184

الحبيب بورقيبة وبناء معالم الدولة التونسية "سياسيا – اجتماعيا - ثقافيا"

Habib Bourguiba and building the features of the Tunisian state “politically - socially – culturally

نجاة عبو - أستاذة محاضر أ nadjet.abbou@yahoo.fr n.abbou@univ-soukahras.dz	التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر	جامعة محمد شريف مساعدية -سوق أهراس - الجزائر

DOI :

الإرسال: 2023/12/16 **القبول**: 2024/06/15 **النشر**: 2024/06/25

ملخص:

سنتناول في هذا المقال دراسة مختصرة لبناء الدولة الوطنية في تونس، من خلال تطرقنا لأهم الانجازات التي تم تجسيدها على أرض الواقع لضمان متطلبات الحياة الضرورية للمواطن، وقد قطعت عملية بناء الدولة برئاسة "الحبيب بورقيبة" أطوارًا طويلة تخللتها الكثير من الصعوبات والتحديات التي فرضت على المسؤولين العمل على تجاوزها بأي ثمن، وقد كان تطوير المجتمع التونسي وتحديثه يتطلب تطوير إرساء نظام سياسي وتشريعي جديد يتماشى مع البرامج التي سطرتها حكومة "بورقيبة"، التي سعت بدورها لتحقيق العدالة الاجتماعية فأولت اهتمام بالغ بتطوير التعليم والصحة العمومية.

كلمات مفتاحية: الدولة، بناء الدولة، بورقيبة، الدولة التونسية، الدولة البورقيبية

Abstract:

In this article, we will discuss a brief study of building the national state in Tunisia, by examining the most important achievements that have been embodied on the ground to ensure the necessary life requirements for the citizen. The process of building the state, headed by Habib Bourguiba, has gone through long stages, interspersed with many difficulties and challenges imposed on officials. Working to overcome it at all costs. The development and modernization of Tunisian society required the development and establishment of a new political and legislative system in line with the programs drawn up by the Bourguiba government, which in turn sought to achieve social justice and paid great attention to developing education and public health.

Keywords : The state, state building, Bourguiba, the Tunisian state, the Bourguiba state

مقدمة :

إنّ البحث التاريخي في بناء دولة ما بعد الاستقلال في المغرب العربي يعد أحد أهم المحاور الأساسية التي استهوت العديد من المؤرخين والباحثين لدراستها والبحث فيها بدقة وموضوعية، وتختلف أهداف هذه الأبحاث حسب طبيعة الإشكاليات والتساؤلات التي يريد المؤرخ البحث فيها، وتقديم توضيحات للقارئ، فحاول البعض تقييم التجربة بكل ايجابياتها وسلبياتها، والبعض كشف عن المعيقات الرئيسية التي اعترضت عملية بناء الدولة في المغرب العربي، في حين حاول آخرين تقديم دراسات للشخصيات الحاكمة وتقييم دورها الفكري والفعلي في بناء الدولة الوطنية.

وقد وقع اختيارنا في هذا المقال على تونس لدراسة وتقييم تجربة بورقيبة في بناء الدولة طوال فترة حكمه، خاصة وأنه يعد أحد وأهم المناضلين الفاعلين في الحركة الوطنية التونسية منذ ثلاثينات الق الـ 20 إلى غاية الحصول على الاستقلال، فسعى من خلال خطاباته لبعث الوعي بين الجماهير، وجمع العناصر الوطنية بمختلف أصنافها لتحقيق مشروع الاستقلال، والذي كان بصورة ذاتية في جوان 1955م، لتكتمل صورته بتوقيع اتفاقيات الاستقلال التام في 20 مارس 1956م.

وعلى هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا المقال في: كيف كان النموذج التحديثي لبناء الدولة التونسية من وجهة نظر بورقيبة؟ وما هي الإشكاليات والمعيقات التي واجهة مشاريعه التنموية؟ وما هي الوسائل المعتمدة لتحقيق مخططه الحكومي؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات اخترنا ثلاث نقاط هامة، وهي:

1 ـ موجز للظروف والمتغيرات بعد تحقيق الاستقلال:

قبل الخوض في الظروف العامة التي عرفتها تونس بعد تحقيق الاستقلال، والآثار التي خلفها نظام الحماية طوال 75 سنة سنحاول أولاً الإشارة باختصار للمفاوضات التونسيّة الفرنسيّة، والتي كانت نتيجة حتمية لاصطدام القوات الفرنسيّة بمعارك عنيفة " معركة جبل ميطر" في بني خداش 14 أوت 1953م، ومعركة جبل برقو نوفمبر 1953م، هذه المعارك وغيرها جعلت حدة التوتر تبلغ أوج درجاتها(السوفي، 2006، ص 59)، بوصول "منداس فرانس" للحكم في 17 جوان 1954م، فأبدا ميوله لحل الوضع في تونس مصرحًا في خطابه يوم 31 جويلية 1954م بقرطاج عن الاستقلال الداخلي

لتونس(الشاذلي، 2013، ص 101.)، وعلى إثر ذلك تكونت حكومة تفاوضية يرأسها " الطاهر بن عمار" وتضم: "الصادق المقدم، الهادي نويرة، المنجي سليم، محمد المصمودي (الهاشمي عباس، 2012، ص ص، 405. 406.)، وبالإضافة إلى مجموعة من الخبراء نذكر منهم: "عبد الله فرحات، الفرجاني بالحاج عمار، علي الزواوي، محمود الخياري"(التركي، 2011، ص 175).

وقد بدأت المفاوضات بين حكومة "الطاهر بن عمار" والحكومة الفرنسية بصفة رسمية في 04 سبتمبر 1954م، وتحولت إلى باريس في 13 سبتمبر من نفس السنة (Andrèe Julien, 1985, p, 172.)، وما يلاحظ أن المفاوضات انطلقت ولم تكن ملفاتها مرسومة ولا مدروسة بدقة من قبل الفرنسيّين، وهذا ما أعاق سيرها وجعلها تتعثر لفترات طويلة، رغم اتفاق الطرفين على تأجيل التفاوض في النقاط الصعبة التي تختلف وجهات النظر حولها إلى أخر المفاوضات (التركي: المرجع نفسه، ص 176.)، وأهم ما عرقل المفاوضات سحب البرلمان الفرنسي ثقته من "منداس فراس" في 06 فيفري 1955م، خوفًا من أن تفتح التجربة التونسية الطريق للقضاء على الإمبراطورية الفرنسيّة، وتكون مثالاً يحتذى به في الجزائر والمغرب، وتم تعويضه بـ "إدغار فور"(الشاذلي، المصدر نفسه، ص 104.)، والذي وقع مع حكومة "الطاهر بن عمار" يوم 03 جوان 1955م على اتفاقية منح الحكم الذاتي لتونس للاطلاع على بنود الاتفاقية ينظر: (السوفي، المرجع السابق، ص ص 73. 74.).

وقد أثارت هذه الاتفاقيات ردود فعل متباينة ومتضاربة داخل القوى الوطنية التونسية، وفي صفوف الرأي العام الوطني، فعارضها الحزب الدستوري القديم، ولجنة صوت الطالب الزيتوني، وقيادة الاتحاد العام للفلاحة التونسية، ودوائر جامع الزيتونة، وقد تزعم المعارضة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "صالح بن يوسف" معتبرًا إياها خطوة إلى الوراء لأنها اعترفت للاستعمار بما لم تعترف به معاهدة باردو، وحجته أن الاتفاقيات شرعت المساس بمقومات السيّادة التونسيّة لأنها منحت حق الدفاع والشؤون الخارجيّة لفرنسا، وسمحت لها بالحفاظ على محاكمها في النظام الجديد وسيطرتها على الأمن الداخلي لمدة طويلة، وأبقت على حق المعمرين في امتلاك الأراضي التونسيّة، وربط البلاد بعجلة الاقتصاد الفرنسي لعدم فك الارتباط المالي والجمركي (تواصل المعاملات بالفرنك وحق إصدار العملة بيد فرنسا، مع الامتيازات الخارجيّة...)،

وكما مسّت الاتفاقيات حسب "ابن يوسف" عروبة تونس بما أن الاتفاقية الثقافيّة لا تعتبر اللغة الفرنسيّة لغة أجنبية، وهي كذلك في اعتقاده خيانة لما اتفق علية الوطنيون في المغرب والجزائر وتونس باستمرار المقاومة حتى تحرير الأقطار الثلاثة (ثلة من الأساتذة، 2008م، ص، 169.).

إنّ اختلاف منظور كل من "صالح بن يوسف"[1] و"الحبيب بورقيبة" للاستقلال هو ما أدى إلى تعمق الخلاف والصراع بينهما، إذّ صرح "ابن يوسف" في 31 ديسمبر 1954م قائلاً: " أن الشعب التونسي لن يرضى أبدًا بحكم ذاتي صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي..."، أي حكم وطني صرف يدير شؤون البلاد التونسيّة (علية الصغير، المرجع نفسه، ص 15.)

، وقد دخل هذا الأخير وأنصاره في مواجهة مفتوحة مع "بورقيبة" فكانت المصادمات المسلحة بين الجانبين، كثرت فيها عمليات الاغتيال وتصفيّة الحسابات (التركي، المرجع السابق، ص 79.)، انتهت باغتيال زعيم الحركة اليوسفية في 11 أوت 1961م بمدينة فرانكفورت الألمانية (محمد الحبيب، د ت، ص.ص 241. 242.).

وقد تأثر المجتمع التونسي من مخلفات الاستعمار في بداية الاستقلال فكان في حالة إنهاك شديد وتدهور متقدم جدًا، إذ كانت كل المؤشرات تشير إلى ارتفاع نسب الفقر والأميّة والبطالة، وسوء التغذيّة وهشاشة الوضع الصحي، مما دفع النظام الناشئ إلى مواجهة تحديات غير متوقعة، أولها عجز الجهود التنمويّة عن مواكبة النمو الديمغرافي السريع المعرقل للمجهود التنموي، وثانيًا المغادرة الجماعيّة للأوروبيين إذ ارتحل ما

[1] . طالب "ابن يوسف" الحكومة الفرنسية بخمس نقاط أساسية، وهي:. توقيت كل الاتفاقيات التي تحد من سيادتنا، إذ بدون التوقيت يصبح الحكم الذاتي حبرًا على ورق، ولن يكون مرحلة للاستقلال التام. تونسة الحكومة التونسية أي نقل كل سلطات الأمن إليها. إرجاع كل الاختصاصات التي هي بأيدي القضاء الفرنسي إلى القضاء الفرنسي. تصرف الحكومة التونسية في شؤون التعليم والثقافة تصرفًا مطلقًا أي تديرها وزارة تونسية ووزير تونسي. الاعتراف للحكومة التونسية بأن تكون حرز في إتباع سياسة اقتصادية ونقدية ومتجانسة مع نظام البلاد.
في حين "بورقيبة" كان يميل كل الميل لعقد اتفاقيات تعاون مع فرنسا إذ صرح للصحافي **روجي ستيفارن** في صحيفة فرانسو أوبسرفتور في عددها ليوم 05 جانفي 1955م: " **أن حزبنا تكون ليحقق استقلال تونس بدعم من فرنسا...**" ينظر: (علية الصغير ، 2011، ص ص، 16، 18.)

يقارب عن 205 ألف/ ن ولحق بهم 35 ألف يهودي، وشملت هذه الهجرة صغار الموظفين وكوادر الحماية من رجال أعمال ومهندسين وأساتذة وأطباء ومحامين، فواجهت البلاد نقص كبير في إطار التسيّير(الدقي، 2016، ص 226.).

وكما ورثت دولة الاستقلال اقتصادًا تابعًا، إذ كانت أخصب الأراضي والمناجم والبنوك والصناعات المعملية، وجل المقاولات شركات النقل، إما ملكًا للأوروبيين أو خاضعة لرأس المال الأجنبي، وليس هذا فحسب بل إن بعض المعمرين قاموا بتهريب رصيد مهم من رؤوس الأموال، وقد تفاعلت أثار نزيف الأموال مع تراجع الاستثمارات المنتجة في فترة تزايّدت فيها مصاريف الدولة بسبب الانفاق على الهياكل الجديدة، وتوقفت المساعدات الفرنسيّة فترب عن ذلك فشل كثير من المشاريع، وانعكس ذلك على موارد الدولة (الدقي، ص ص 225، 227.).

2 ـ التوجهات الأولى لبناء الدولة الوطنية " دراسة برنامج بورقيبة ":

إنّ دراسة موضوع بناء دولة الاستقلال يقتضي منا قراءة جدية للبرامج والمخططات المقدمة لإرساء عملية البناء، سواءً في الجانب السياسي والأمنّي، أو الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، خاصة وأن دول ما بعد الاستقلال كانت تعاني أرث ثقيل من المشاكل والتحديات التي يجب الراهّن على تجاوزها لتعويض شعوبها ما عانته خلال الحقبة الاستعمارية، فكان أمام حكامها ونخبتّها العمل على وضع برامج أساسيّة ودقيقة لبناء الوطن وتحقيق التنميّة المستدامة.

لقد مثل بروتوكول 20 مارس 1956م اعترافًا قانونيًا باستقلال تونس، وكما هو مؤكد أن الاستقلال يعني قطع الصلة مع كل أشكال التبعية مع المستعمر الفرنسي، وقد تم تنظيم أول انتخابات تشريعيّة في تونس المستقلة يوم 25 مارس 1956م، إذ وقع انتخاب 90 عضوًا في المجلس الوطني التأسيسي، وتحصل بورقيبة على 100% من أصوات المقترعين في منطقة (المنستير)، وأثناء أول اجتماع للمجلس الوطني في 08 أفريل 1956م ترأس الجلسة واستعان به الباي لتشكيل الحكومة الجديدة (الشاذلي، المصدر السابق، ص 115.)، والتي تشكلت يوم 15 أفريل 1956م بزعامة بورقيبة وضمت 17 عضوًا تواصل عملها إلى غاية يوم 29 جويلية 1957م(بن يوسف، سبتمبر 2001، ص، 115) ، جمع فيها بورقيبة مناصب حساسة وهامة فكان وزيرًا أولاً، ووزيرًا للدفاع الوطني ووزيرًا للشؤون الخارجيّة(الشاذلي، المصدر نفسه، ص 115.).

وقد عملت هذه الحكومة تحت إمرة الملك "محمد الأمين" باي غير أن رئيسها بورقيبة كان يحمل مشروعًا متكاملاً يسعى للرقي بتونس وتجاوز الحقبة الاستعمارية، وتحقيق ذلك يتطلب الحد من نفوذ الباي، وتهميش دوره تمهيدًا لخلعه (بن يوسف: المرجع نفسه، ص 33.)، وفي هذا السياق أعلن بشكل مفاجئ عن النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 1957م بإجماع 94 نائب من المجلس التأسيسي على تبديل نظام الحكم وإلغاء الملكيّة وإعلان الجمهورية (سعيد، 1987، ص 180.)، وتكليف رئيس الحكومة بورقيبة[1] بمهام رئاسة الدولة، وانتقلت السلطة بالكامل لـ "الحبيب بورقيبة"، وكما عمل على إقناع نواب المجلس التأسيسي لاختيار نظام رئاسي عوض النظام البرلماني بحجة ضمان الاستقرار، وتفادي مساوئ النظام البرلماني الفرنسي مبديًا تحمسه لنظام رئاسي شبيه بالنظام الأمريكي(الدقي، المرجع السابق، ص 214.).

والآن سنتطرق لدراسة أول دستور في النظام الجمهوري التونسي[2]، والذي أعلن عنه في 01 جوان 1959م، وبمصادقة من المجلس التأسيسي، وقد تضمن الدستور

[1] -الحبيب بورقيبة: ولد في 03 أوت 1903م بالمنستير من عائلة فقيرة درس بالمدرسة الصادقية، وفي عام 1913م تحصل على الشهادة الابتدائية ثم التحق بمعهد كارنو بدأت ميولاته السياسية منذ عام 1919م انضم إلى الحزب الدستوري في 1922م واصل دراسته بالسربون كما دخل المدرسة=

=الحرة للعلوم السياسية فجمع بين علم النفس، الصحافة، والسياسة، نشر عدة مقالات بداية من 1930م في جريدة اللواء التونسي والصوت التونسي شارك في تأسيس جريدة العمل التونسي دخل في خلاف مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، فأسس مع الماطري وقيقة الحزب الدستوري الجديد ليواصل هذا الحزب النضال بزعامة بورقيبة حتى الحصول على الاستقلال في مارس 1956م، سجن في العديد من المرات 1934، 1938م، ناضل في القاهرة ما بين(1945-1949)م، تفاوض مع فرسا بعد عودته من المعتقل سنة1955 وقبل بمشروع الاستقلال الذاتي، عين وزيرا للأمين باي بعد الاستقلال، ونجح في الانقلاب عليه في 25 جويلية 1957م، ثم أعلن الجمهورية وتم انتخابه منذ 1974م رئيس الجمهورية مدى الحياة، وفي 07 نوفمبر 1987م نجح زين العابدين في الانقلاب عليه، توفي سنة 2000م للمزيد ينظر- (سعيد، **المرجع السابق**، 2011، ص، 17 وما بعدها)

[2] -. بإعلان النظام الجمهوري تربع "بورقيبة" على عرش الشرعية التاريخية بإجماع شعبي كبير يكاد يكون تامًا، وتحقق حلم "بورقيبة" والعديد من الشبان المثقفين المتأثرين بالنظم الغربية، وفي مقدمتها النظام الجمهوري الفرنسي غير أن هذا الإنجاز السياسي الهام سيتعثر لاحقًا، بسبب الصلاحيات الواسعة التي أسندت لرئيس الجمهورية بموجب دستور 1959م، وهو ما كان يطمح إليه، لأن في نظره "التمرد الدائم"

عشرة أبواب، فنصّ على إقرار مبدأ السيّادة والديانة الإسلاميّة واللغة العربية، وتأكيد الانتماء المغاربي، واحترام حقوق المواطن العامة وفق ما تقتضيه المبادئ الإنسانيّة (المساواة، حرية الفكر والتعبير، التنقل...)، وأكد الدستور على أن السلطة التشريعية تمارس بواسطة مجلس نيابي (مجلس الأمة)، أما السلطة التنفيذيّة فيتولاها رئيس الجمهورية، ويختار أعضاء حكومته، وأما السلطة القضائية فتتمتع بالاستقلالية، وقد خصِصَّ الباب السادس لمجلس الدولة، والباب السابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والثامن للجماعات المحلية، كما أكد الباب التاسع إمكانية تحقيق تنقيح الدستور من طرف رئيس الجمهورية، أو ثلث أعضاء مجلس الأمة دون المساس بالنظام الجمهوري، والباب الأخير تضمن أحكام انتقاليّة (سعيد، المرجع السابق، ص 202 وما بعدها.)، وما يلاحظ أن هذا الدستور قد استلهم الكثير من محتواه من التجربة الدستورية الأمريكية (التيمومي، المرجع نفسه، ص 23.).

إنّ برنامج حكومة بورقيبة" سطر منذ البداية الأولى للاستقلال بشكل متكامل ومتجانس، إذّ عمد على تدعيم مجالات أركان الدولة وسيّادتها الداخليّة والخارجيّة، مع مراعاة كل المجالات سواءً اقتصاديًا أو اجتماعيًا دون إهمال الجانب الثقافي، وهذا ما لمسناه من خلال خطابه قبل توليه رئاسة الجمهوريّة يوم 19 أفريل 1956م، إذّ أكد أن حكومته تهدف إلى تدعيم أركان السيّادة واستكمال مقوماتها في الداخل والخارج، وتطبيق سياسة محكمة جريئة تخلص الاقتصاد القومي من عراقيل الجمود والبطالة، وتوفر له إمكانيات الازدهار، حتى يوفر للمواطن كرامته ويخلصه من الحرمان والبؤس(بن يوسف، المرجع السابق، ص 44.).

وقد سعت الحكومة المستقلة إلى تونسة الإدارة وبعث نظام إداري جديد، امتاز بالمركزية وهو مستوحى من النظام الفرنسي، ورئيس الجمهورية هو رئيس الإدارة دون منازع، ويعتبر المسؤولين الآخرين الذين يعينهم مساعدين له، وواضح أن الإدارة

هو الذي حال دون تشكيل دولة وطنية منذ العصر القديم، وأيضًا ظروف تونس بعد الاستقلال " المعارضة اليوسفية"، وبالتالي فإن دو رئيس له صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية يمكنها من تحقيق البرامج، وتجسيد عملية البناء الوطني، ولكن تم تكريس معالم الحكم الفردي فكان بذلك نظامًا جمهوريًا رئاسيًا لا برلمانيًا كما هو الحال في فرنسا. ينظر ـ(التيمومي، 2008، ص، 25.) وأيضًا: (بن يوسف، المرجع السابق، ص 51.)

التونسية بمثابة هيكل محكم التنظيم، ويشرف عليها رئيس واحد يرجع إليه وحده اتخاذ القرارات الهامة، وكما يتولى الوزير الأول الرئاسة الفعلية للإدارة التونسية، ويكلف بتنفيذ سياسة الحكومة بمساعدة كاتب عام يتولى التنسيق بين الشؤون الإدارية في مختلف الوزارات (تونس المسيرة الشاملة، ص 61.).

وقد تم بعث 14 ولاية بدلاً من 34 ولاية والمعتمدين عوضًا المشايخ والخلفاء، وتمت إحالة عدد كبير من الإداريين الذين عرفوا بولائهم للاستعمار على المعاش، وكما تم تعويض الإداريين الفرنسيّين واليهود التونسيّين الذين رحلوا عن البلاد (ما يقارب 12.000 موظف ما بين 1956م/ 1960م) بموظفين تونسيين (التيمومي، المرجع السابق، ص 26.)، ويعتبر الوالي هو ممثل الحكومة الوحيد في منطقته تحت سلطة الوزراء كل في اختصاصه (قائد السبسي، 2011، ص 68.)، وقد صدر في 14 مارس قانون إصلاح النظام البلدي الذي أعطى المجالس البلدية الشخصيّة المدنيّة واستقلالية التصرف المالي، وأهلية تسيير شؤون الأهالي، وأجريت الانتخابات البلدية الأولى في عهد الاستقلال بمشاركة النساء يوم 05 ماي 1957م لتحرز فيها قوائم الحزب الدستوري الجديد على 731 نيابة من 770 و39 للمستقلين، وانتخبت 11 امرأة فيها(ثلة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 185.).

- الأمن الداخلي (تونسة الأمن):

أبى الرئيس بورقيبة منذ فجر الاستقلال أن يتولى شخصيًا شؤون وزارة الدفاع الوطني، وتنظيمها على أسس متينة، وخلال شهر أفريل 1956م تم استلام إدارة الشرطة[1] ليقودها إسماعيل زويتن، وبعث "الطيب المهيري" الحرس الوطني بإدارة "التيجاني القطاري"(السبسي، المرجع نفسه، ص 66.) ، وقد قدم الجيش التونسي أول

[1] - أمام اشتداد المعارضة اليوسفية طلب بورقيبة استلام مصالح الأمن، وإلا رجع الشعب إلى الكفاح من جديد، فتفهمت حكومة فرنسا الوضع وأحالت صبايحية الوجق إلى الإدارة التونسية، وقبلت تعيين تونسيين على إدارة الأمن، وحلول أصحاب كفاءات تونسية محل إطارات فرنسية، فتسلمت تونس في سبتمبر 1956م مراكز الجندرمة وعدد 79 مركزًا، لقد كانت معركة تجسيم الاستقلال في الميدان العسكري والدفاع الوطني هي الأخطر، لتدوم سبع سنوات وتمر بمآسي كبيرة أهمها ساقية سيدي يوسف فيفري 1958م، ومعركة بنزرت جويلية 1961م ,التي خلف عدد كبير من الضحايا. ينظر: (بكوش، 2013، ص ص، 92 - 93.)

استعراض شعبي بالعاصمة يوم 24 جوان 1956م، وفي 14 أكتوبر 1965م إجبارية أداء الخدمة الوطنية على كل مواطن (تونس المسيرة الشاملة، المرجع نفسه، ص 61.)، إلا أن "بورقيبة" حرص على إبعاد الجيش عن السياسة لأن المكان الطبيعي للعساكر في نظره الثكنات والثكنات فقط، وموقفه هذا حالة نادرة في العالم العربي(التيمومي، المرجع السابق، ص 28.)، وموقفه هذا لم يمنع حكومته من الاهتمام بتعزيز القواعد الأمنية الحدودية والخارجية، فسلمت تونس مسؤولية مراقبة الحدود من فرنسا في16 أكتوبر 1956م وعلى مراحل متلاحقة امتد إلى غاية 31 ديسمبر 1956م (قائد السبسي، المرجع السابق، ص 67.)، وكما سعت إلى بسط نفوذها على كامل التراب الوطني، وذلك بالمطالبة بالجلاء التام الذي تم على مراحل:

ـ انسحاب القوات الفرنسيّة يوم 21 مارس 1957م من ثكنة القصبة، ويوم 08 جويلية 1957م من توزر، ويوم 11 جويلية 1957م من القيروان، و22 جويلية 1957م من سوق الأربعاء (جندوبة)، وقد توالى الانسحاب من التراب الوطني إلى غاية 15 أكتوبر 1963م، وخرجت آخر باخرة من البواخر البحرية الفرنسيّة من ميناء بنزرت وهذا بعد معركة بنزرت (بن يوسف، المرجع السابق، ص 48.).

ـ النظام السياسي والتشريع القضائي في الدولة البورقيبية:

النظام التشريعي أحد الركائز الأساسيّة التي تقوم عليها الأنظمة السياسيّة في الدولة، وقد صاحب الإعلان عن استقلال تونس التام إصلاحات جوهريّة بدءًا بتصفية الأوقاف وفق المرسوم الأول المؤرخ في 31 ماي 1956م الذي أقر بحل جمعية الأوقاف[1] وحظر إنشاء أوقاف عامة جديدة، وحول الأصول التي تديرها الجمعية إلى دائرة الأملاك

[1] - تمثل ملكية الوقف أو الحبس في جميع المجتمعات الإسلامية أحد التقاليد المتجذرة في العادات بوصفها تستند إلى وصايا أناس ورعين نذروها لمقامات الأولياء (الزوايا) ولصالح الخواص، وأيضًا لمكة المكرمة، وهذه الأملاك لا يجوز التصرف فيها، وهي مخصصة للإنفاق على مشاريع اجتماعية أو دينية (الأوقاف المخصصة لمقامات الأولياء، وتعرف بالحبس المختلطة أو الحبس العامة)، أو لفائدة الخلف حسب تحديد المؤسس (الحبس الخاص)، وعند انقراض الخلف تحول مداخيل الحبس لصالح مكة المكرمة، وأصبحت جمعية الأوقاف المؤسسة العمومية التي بعثها الباي بمقتضى مرسوم 15 مارس 1874م للإشراف على استغلال الأوقاف العامة، وأوقاف مقامات الأولياء وصيانتها. ينظر .(قائد السبسي، المصدر السابق، ص 61.)

الخاصة للدولة، وأما المرسوم الثاني والمؤرخ في 18 جويلية 1957م فقد ألغى نظام الأوقاف الخاص والمختلط ووزع على الورثة الأحياء نصيبهم. (الباجي قائد السبسي، المصدر نفسه، ص، 62).

لقد اِنْكبّت حكومة بورقيبة على دراسة مسألة إصلاح القضاء من كل جوانبه، فتم بموجب اتفاقية 07 مارس 1957م المبرمّة بين تونس وفرنسا حذف المحاكم الفرنسية بالبلاد، وتحويل اختصاصها لمحاكم عصريّة تونسيّة بداية من 01 جويلية 1957م، وبحكم تكوين "بورقيبة" القانوني كان يرى أن إصلاح القضاء والمحاكم لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى، بقوله: " إن مشكلة إصلاح المحاكم الشرعية وإيجاد قانون مضبوط ومكتوب للأحوال الشخصية لا يقل أهمية عن مشكلة الجلاء أو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها...". (بن يوسف، المرجع السابق، ص 52.)

ولتعميق الإصلاح القضائي أصدر "بورقيبة" أوامر متلاحقة بتواريخ 13 أوت و25 سبتمبر و23 أكتوبر 1956م، تنّص على إلحاق ديوان الشرع للمحاكم المدنيّة، وألغى المحاكم الحاخامية (اليهودية)، وهذا تأكيد منه على وحدة النظام القضائي، وعدم السماح لأي منظمة أجنبيّة بالتدخل فيه (الشاذلي، المصدر السابق، ص 118.)، وبداية من 18 جويلية 1957م جعلت الدولة تسجيل وقائع الحالة المدنية إجباريا على التونسيّين، وأصدرت كذلك مجلة الجنسية في 13 فيفري 1963م، ومجلة الإجراءات المدنية والتجارية 05 أكتوبر 1959م، ومجلة التجارة 05 أكتوبر 1959م، والطرقات 24 ديسمبر 1964م، الحقوق العينية 12 فيفري 1965م، الشغل 30 أفريل 1966م، الإجراءات الجنائية 06 أوت 1968م، الاستثمارات 26 جوان 1969م(التيمومي، المرجع السابق، ص 41.).

وعلى المستوى التشريعي عدلت مجلة الأحوال الشخصية[1] الصادرة في 13 أوت 1956م الأحكام الأساسية لقانون الأسرة، وعهد للاتحاد القومي النسائي المؤسس من

[1] - المجلة احتوت على ما نادى به المصلح الاجتماعي التونسي الطاهر الحداد (1899 / 1935)م، والذي كان من زعماء الحزب الدستوري القديم، ومن مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية، وكان مناهضًا للحجاب ولتعدد الزوجات، ومن المؤمنين بأن لا تحرر لعمال دون تحرر المرأة، ويعود مشروع مجلة

قبل السلطة الوطنية في جانفي 1957م بالسهر على تحويل ما جاءت به هذه المجلة إلى حيز التنفيذ (التيمومي، المرجع السابق، ص 43.)، فإصلاح قانون الأسرة في تونس كان جزءًا من مشروع أوسع يرمي لبناء دولة وطنية حديثة من خلال تقويض أسس التكتلات العائلية، أي توسيع حقوق المرأة[1] الذي جاء في غياب حركة نسوية، والذي كان استتباعًا لقانون الأسرة الجديد، فكانت القيادة الإصلاحيّة مصممة على تشجيع التحول الاجتماعي، وتهميش ما بقي من المجموعات القبلية، وفي الآن ذاته كانت استقلاليّة الدولة الوطنية عن المجموعات القبلية ذات الأساس العائلي هي ما جعل تغيير قانون الأسرة أمرًا ممكنًا(شرّاد، 2012، ص 359.).

ولقد هدفت مجلة الأحوال الشخصية[2] لخلق العائلة العصرية المحدودة الأفراد، كما حددت حقوق المرأة والأبناء في حالة الطلاق من النفقة والحضانة حسب مصلحة

الأحوال الشخصية إلى سنة 1948م عنوانه "لائحة الأحكام الشرعية" ولم يتسنى له الظهور، وهي لائحة حصلت على موافقة "الطاهر بن عاشور" و"محمد العزيز جعيّط"، ومع ذلك واجهة المجلة معارضة شديدة من قبل مشايخ الزيتونة، ومسؤولي الحزب الدستوري القديم، الذين شنوا حملة عنيفة من خلال جريدة الاستقلال ضد بعض فصول المجلة باعتبارها منافية للإسلام ولا تتفق مع الكتاب والسنة والإجماع. ينظر.(التيمومي، المرجع السابق، ص 43.) و(الدقي: المرجع السابق، ص 213.)

[1] - تحرير المرأة من أبرز الانجازات التي حققها بورقيبة في الجانب الاجتماعي، وكان يعتز ويفتخر بهذا الإصلاح في كل المناسبات منها خطابه في جنيف أمام المنظمة العالمية للشغل جوان 1973م: " لقد وضعت قانون الأحوال الشخصية للمرأة التونسية الجديدة فبعد أن كانت أمس تحتل مقامًا أدنى وتتسم بعقدة نفسية، أصبحت اليوم مواطنة كاملة الحقوق، وهذه أول زهرة أنجبها الاستقلال..."، إذ أمر أن ينقش ثلاث عبارات على باب ضريحه البرونزي بالمنستير (المجاهد الأكبر، باي تونس الجديدة، ومحرر المرأة)، وهي تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي، إذ جعل تونس في هذا المجال في طليعة البلدان الإسلامية.. ينظر. (بلخوجة، 1999م، ص 14.)

[2] - إنّ مجلّة الأحوال الشخصية كانت مبتكرة بالنظر إلى تأويلات الشريعة التي تمت بلورتها تاريخيًا في المغرب الكبير، في الوقت ذاته الذي حافظت فيه على مبادئ من الشريعة ، إذ يمكن النظر للمجلة أنها منظومة أحكام إسلامية أثرت فيها المعايير العلمانية، أو منظومة أحكام علمانية ذات إيحاء إسلاميّ، فقد كان الباحثون يؤكدون على طابعها الإسلامي، وأحيانًا يؤكدون على طابعها العلمانيّ، وبالتالي فإن إصدار المجلة أدى إلى انقسام الكتلة الدينية إلى شقين: أولهما يمثل الإسلام المؤسسي الرسمي وله مع ذلك اعتراضات، وشق رافض لها معارض لمضمونها مبدئيا ولأبعادها الاجتماعية، ومن أبرز المعارضين "محمد

المحضون (التيمومي، المرجع السابق، ص 46.)، والتبني[1] والبنوّة والميراث، وقلصت المجلة صلاحيات شبكة القرابة الموسّعة في شؤون الأسرة، وأعطت صلاحيات واسعة للمرأة بإلغاء تعدد الزوجات، وأبطلت حق الزوج في التطليق الأحادي لزوجته، وسمحت للمرأة بالتقدم بطلب الطلاق ووسعت حقوقها في الحضانة. (شرّاد، المرجع نفسه، ص 388.)

وبموجب قانون 14 مارس 1957م أصبح للمرأة حق الانتخاب، وحق الترشح للانتخابات، وكما وقعت تسوية المرأة بالرجل في جميع الميادين (التعليم، الشغل...)، لأنها نصف المجتمع في العمليّة الإنتاجيّة، وقد قوبلت مبادرة تحرير "بورقيبة" للمرأة بإعجاب كبير في العالم الغربي (التيمومي، المرجع السابق، ص ص 47 - 48.).

وبالتالي فقد كان إصلاح القضاء والنظام التشريعي تعبيرًا بليغًا عن المبادئ التأسيسيّة للدولة الجديدة، دون قطيعة من النظام الذي كان سائدًا في ظل الحماية ودون قطيعة مع الثقافة الإسلامية للمجتمع التونسي، أي طرح النظام الجديد مبدأ توحيد مجمل مكونات العدالة في نظام متماسك تحت مسؤولية الدولة (قائد السبسي، المصدر السابق، ص 64.)

3 ـ أهم انجازات الحكومة ثقافيا واجتماعيًا:

ونظرًا للدور المتميز للصحافة ووسائل الإعلام[2] المسموعة وحساسيتها بادرت الحكومة منذ 09 فيفري 1956م بإصدار مجلة جديدة للصحافة، وفي 13 أوت 1956م ورغم

المنصف المنستيري" فمنذ صدورها أبدى نقده للمجلة، وباختصار فإن التيار المعارض رفضها لأنها مناقضة لنصوص الدين الصريحة. للمزيد ينظر.(شرّاد، المرجع السابق، ص 392.) و(الحمامي، 2000، ص ص 77 - 78.)

[1] - سمحت حكومة بورقيبة بالتبني حمايةً للأطفال الرضع والأطفال الشُرد الذين أهملتهم أمهاتهم، وبالتالي فقد حل مشكلاً اجتماعيًا حادًا. ينظر. (البكوش، المرجع السابق، ص 170.)

[2] - تجدر بنا الإشارة إلى أن الصحافة التونسيّة لم تعرف فترة مظلمة وحرجة مثل ما عرفته خلال السنوات الأولى من الاستقلال بمنعها من الصدور، فلم يبقى في الساحة الإعلامية التونسيّة إلا خمس صحف يومية 03 حكومية و02 باللغة الفرنسية، فمنعت جريدة الاستقلال الأسبوعية التي عوضت جريدة الإرادة من الصدور، وكذلك جريدة الصباح منعت من الصدور ما بين 21 أوت 1957م إلى غاية

تواصل صدور أغلب الصحف التونسية التي كانت تصدر زمن الاستعمار كالعمل والصباح فقد ظهرت صحف جديدة مثل "الإتحاد ـ العمل" كما تقلص عدد الصحف الفرنسية، وحجم سحبها نتيجة لتقليص أفراد الجالية الفرنسية بتونس بحكم رحيلها منذ مارس 1956م إلى حين احتجابها كليًا مثل صحيفة tunisienne"la dépêche عام 1961م، و"Le petit matin" عام 1967م، كما تمت تونسة بعض الصحف الأخرى مثل "لابراس La presse tunisienne" بداية من سنة 1968م (بن يوسف، المرجع السابق، ص 49.)، وتعد صحيفة "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" واسمها المختصر "وات" الصدارة بداية من 01 جانفي 1961م، وقد قامت منذ خطواتها الأولى بدور كبير في مجال الإعلام جعلها تشتهر بسرعة في أوساط الصحافة الدولية، فلها عدة أقسام (قومي، خارجي، اقتصادي ومالي) (تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 345.).

ولقد أبدت الحكومة التونسيّة اهتمام كبير بالمرأة في الجانب الإعلامي فكان ينشر الإتحاد نشرية باللغة العربية اسمها "المرأة" تصدر كل ثلاثة أشهر في شكل مجلة، وبالإضافة إلى ما تضمه من معلومات تفتح المجال للحوار، وتسعى لإقحام المرأة التونسية في الجهد القومي المبذول من أجل التنمية (تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 75.).

وقد تم إعادة تهيئة دار الإذاعة والتلفزة التونسيّة منذ الاستقلال وتطويرها لسد حاجيات البلاد، فصدر يوم 25 أفريل 1957م أمر رئاسي يؤكد اختصاص الدولة بميدان الإذاعة، وتم زيادة أجهزة البث وتقوية طاقتها لتشمل كافة أنحاء البلاد، فدشنت محطة الإذاعة الوطنية بصفاقس يوم 08 ديسمبر 1961م،... ولقد تنوعت البرامج والحصص الإذاعية والتلفزيونية (تونس المسيرة الشاملة، ص 346).

فيفري 1958م، بسبب تعاطفها مع المعارضة اليوسفية ضد المد الحكومي، وكذلك الجريدة الأسبوعية الشعب التي أنشئت عام 1957م لم تتمكن من الصدور إلا بعد تم احتوائها وإعادة موقفها تجاه الحزب الحاكم، كما تم إيقاف صحيفة "Italo tunisino" بتاريخ 15 سبتمبر 1957م، بسب مقال ذُكِر فيه أن "بورقيبة" هو تجسيد لـ "موسيلني"، وبالتالي فقد اشترط صدور الصحف بما يتماشى مع الخطوط العامة لسياسة الدولة والحزب، وأصبح محور الإعلام الرئيسي هو بورقيبة وخطبه وأنشطة بعض الوزراء. ينظر - (التميمي، أوت 2012م، ص ص 37 - 38.)

وقد اِسْتحدثَت الدولة المجلس الأعلى للإعلام في 11 ديسمبر 1973م، ويتولى رئاسته كاتب الدولة للإعلام ومهمته الأساسيّة تنسيق سياسة الدولة في مجال الإعلام، ويتألف من ممثلين عن مختلف الوزارات والمنظمات القومية، ويسهر على التنمية الفنية والبشرية لوسائل الإعلام، ويضبط السياسة الإعلامية العامة، ويقترح النصوص التشريعيّة والترتيبيّة التي تخضع لها الصحافة المكتوبة والناطقة والمرئية، وتكفل له صلاحياته دورًا جوهريًا في توعية الجماهير التونسيّة (تونس المسيرة الشاملة، ص 349). وبالتالي فهذه الإجراءات في الميدان الإعلامي مكنّت الدولة من تكريس وتأكيد سيادتها الإعلاميّة داخليًا وخارجيًا، وهذا راجع لمدى أهمية الجانب الإعلامي بكل وسائله وأنواعه لبناء معالم الدولة التونسية، وأًصبح ضرورة حتمية لمواكبة تطورات العصر.

– التربية والتعليم:

لقد أولت دولة الاستقلال اهتمامًا كبيرًا بتنمية التعليم وتحديثه والرفع من مستواه باستخدام كل القوى الحية في الأمة، ونذكر في هذا الصدد المشروع الإصلاحي المقترح من طرف اللجنة النقابية للتعليم المنطوية تحت المركزية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل)، قبل الاستقلال والمتضمن توحيد النظام التعليمي، وتعميمّه ومجانيته وأُمرَ الالتحاق بالتعليم إجباريًا، وثنائية اللغة واختيار بعض القيم الغربية المعتبرة قيم كونية (الشاذلي، المصدر السابق، ص 117.)، وهذا ما نص عليه قانون 04 نوفمبر 1958م إذ يعتبر قاعدة لإصلاح التعليم في تونس المستقلة، وحدد أهدافه لتطويره وجعله ملائمًا لحاجيات البلاد (ثلة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 188.)، وتم إصلاح المدرسة القرآنية لتوحيد التعليم وإلحاقها بمنظومة المدارس العمومية، وأخذت الدولة على عاتقها صيانة المباني وتوفير اللوازم المدرسية، وتم تحويل جامع الزيتونة[1] لكلية العلوم الدينيّة تملك مقرات منفصلة ضمن جامعة تونس، وخاضعة

[1] - جامع الزيتونة: اتفق أغلب المؤرخين لبلاد المغرب العربي (عبيد الله البكري، ابن عذارى المراكشي، ابن خلدون) على أن مؤسس جامع الزيتونة هو الوالي الأموي "عبيد الله بن الحبحاب"، وكانت بداية تأسيسه في 735م/ 116هـ ، وقد أتم بناءه على شكله الحالي "أبو العباس محمد بن الأغلب" على عهد الخليفة العباسي "المعتصم"، وباعتبار أن المساجد قامت منذ ظهور الإسلام بدور المدارس، فكان الطلبة والعلماء يفدون إلى

لإشراف وزارة التربية القومية، وكما أنشئت مدرسة المعلمين العليا لتسريع تكوين أساتذة التعليم الثانوي، ومعهد للصحافة لتكوين الصحفيين، وأعلن أيضًا عن المخطط العشري للتعليم المنجز من طرف "محمود المسعدي" [1] والمعلن عنه في سبتمبر 1958م (قائد السبسي، المرجع السابق، ص 62.)، وقد صدرت الدولة نسبة متزايدة من ميزانيتها للتعليم وتطورن من 15% عام 1957م إلى 27% عام 1969م، فتضاعفت نسبة تمدرس الأطفال الذين هم ما بين سن السادسة والرابعة عشر فارتفعت إلى نسبة 59 % سنة 1966م بعدما كانت 23% قبل الاستقلال، وهذا بفضل مجهود الدولة في بعث المدارس في المدن والأرياف، وتكوين المعلمين والمدرسين (ثلة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 188.).

وبداية من سنة 1970م بدأت الدولة في بعث المعاهد والمدارس العليا المختصّة، وأُلحِق كل معهد أو مدرسة بوزارة إشراف تتولى فيما بعد ضمان الشغل لخريجيها(تونس المسيرة

الزيتونة للأخذ من علمائها الذين زاد عددهم بعد أن أصبحت تونس عاصمة لإفريقية، وازدهر التعليم بالجامع أكثر في الفترة العثمانية بعد إصلاح "عثمان داي" (1508 - 1574)م برنامج التعليم بالجامع، وفي عهد الأسرة الحسينية التي أولى بعض بايواتها الاهتمام بالعلم والعلماء ازداد عدد الطلاب، وتطورت البرامج التعليمية بالجامع خاصة بعد إصلاحات الوزير "خير الدين" الذي اهتم بإصلاح التعليم وتطوير مناهجه حسب مقتضيات العصر، وبعد انتصاب الحماية على تونس عام 1881م تواصل دور الزيتونة باستقباله للطلاب من مختلف المناطق المغاربية، وكان لمشايخه وعلماءه دور في التحريض على مقاومة الاستعمار، وواجه سياسة التغريب والفرنسة بتعليمه لمبادئ الثقافة العربية والإسلامية، وبعد الاستقلال تواصل دوره التعليمي وطور من = = مناهجه. للمزيد ينظر - علي الزيدي: الوضع العام بالتعليم الزيتوني حتى إصلاح سنة 1951م، 1984، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 33 - 34، تونس، ص ص 71 - 97.

[1] - يوم 16 سبتمبر 1958م قدم "محمود المسعدي" كاتب الدولة للتربية القومية برنامج الإصلاح الجديد، ولخصّه في أربعة محاور رئيسية، وهي: 1 - توحيد التعليم. 2 - إكساب التعليم صبغة قانونية. 3 - جعله متلائما مع الواقع وحاجيات المجتمع مسايرة لتطورات العالم الحديث. 4 - نشره = = أفقيًا وعموديًا. وقد دخل الإصلاح حيز التنفيذ في غزة أكتوبر 1958م. وتقرر فيه اختصار سنوات التعليم الابتدائي من سبع سنوات إلى ستة، وساعات التعليم من 30 ساعة إلى 15 ساعة في السنتين الأولى والثانية، وإلى 25 ساعة عوضًا عن 30 ساعة في السنوات الأربع الباقية، وإلغاء بعض المواد الزائدة، وتخفيض مدة التعليم الثانوي من سبعة أعوام إلى ستة سنوات. ينظر - علي الزيدي: إصلاح التعليم التونسي عام 1958 من التعريب إلى نقيضه، أعمال المؤتمر الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 106.

الشاملة، المرجع السابق، ص 271.)، وقد تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة التونسيّة، فارتفع عدد طلبة كلية العلوم وطلبة السنة التحضيرية لدراسة الطب إذ كان عدد الطلبة 55 طالب في السنة الجامعية 1965/1964م ليبلغ 562 طالب سنة 1972/ 1973م، ويبلغ 826 طالب سنة 1973/ 1974م،(تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 282.)، إنّ اهتمام الحكومة التونسيّة بالتعليم واضح من خلال رصد الدولة إمكانيات ماليّة ضخمة نسبيًا لفائدة التعليم ما بين ربع الميزانية العامة للدولة وخمسها، وكيف لا وأن "بورقيبة" قد تشرب بإيديولوجية الجمهورية الفرنسيّة الثانية (1900 ـ 1940)م التي كانت تعتبر التعليم أداة نهوض المجتمع الأولى (التيمومي، المرجع السابق، ص ص 52، 54.).

– الصحة العمومية:

نصّ مشروع الدستور المؤرخ في 30 خانفي 1958م في توطئته على حق المواطن في الرعاية الصحيّة، وواجبات الدولة على توفيرها (عمر وسعيد، المرجع السابق، ص 183.)، وقد رسمت تونس المستقلة منذ أول يوم في طليعة أهدافها النهوض بالإنسان ومعالجته ومداواته، وكان هذا الاقتراح في سنة 1956م يبدو مجرد وهم لاسيما وأن الأطباء الـ 600 الذي غادروا تونس كانوا ضعف الأطباء الباقين، وارتكزت جهود الدولة في البداية على محاربة والقضاء على مرض السل، الرمد، الشلل النخاعي...، بفضل الوقاية الصحية، وكان الاعتناء بالأم والطفل من أسس الوقاية الصحية القومية، فانخفضت نسبة الوفيات من 16 ألف عام 1965م إلى 13 ألف عام 1973م، وانخفضت وفيات الأطفال 220 ألف سنة 1946م إلى 85 ألف في 1973م (تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 248.)، وصرفت الحكومة جهودها إلى تعميم الأعمال الوقائية لمكافحة الأوبئة والأمراض الجلدية بتشديد مراقبة الأوبئة، والاهتمام بالتطهير وطب المحيط خاصة وأن البلاد تتصنّع والسياحة تتسع، فتم انجاز مخبر مركزي للوقاية الصحيّة بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة، وإحداث مخابر جهوية (قابس، سوسة، الكاف)، وفي عام 1971م تم تنظيم تربصات إجبارية في الطب الوقائي لطلبة الطب، ومع القيام بحملات التوعية في المدارس والمؤسسات (تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 249.).

ولقد خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة لتطوير الجهاز الصحي وتعميمه على كامل أنحاء البلاد، فأصبح عدد الأعوان الطبيين يصل إلى 5.664 إطار سنة 1972م، أي إطار واحد لـ 900 ساكن، و45 عونًا طبيًا لـ 100 سرير (قوابل، ممرضات)، ومن أهم المعاهد لتكوين الأعوان الطبيين معهد ابن سينا بتونس، سوسة، صفاقس، الكاف، نابل، القيروان، قفصة، وكذلك كلية الطب والمعهد القومي للتغذية في اختصاص المدلكين، وخبراء التغذية، وقد بلغت حجم الاستثمارات في الميدان الصحي العمومي 10.3 مليون دينار ما بين (1962 ـ 1971)م، وارتفعت من 16.2 مليون دينار سنة 1972م إلى 24 مليون دينار سنة 1976م ت(ونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص ص 251 - 252.)

وكما تم إصلاح تعليم الطب في سنة 1974م لتكوين أقصى ما يمكن من الأطباء مما يتماشى مع حاجيات البلاد من حيث الكم والكيف، وخصصت ميزانية مالية تغطي ما يحتاجه المواطنون من عناية ومعالجة طبية، من خلال مجانية الإسعاف الطبي لأصحاب الدخل الضئيل وأفراد أسرتهم، فتم توزيع حوالي 700.000 بطاقة معالجة مجانية في سنة 1974م على أرباب الأسر، ولفائدة المنخرطين في الضمان الاجتماعي 200.000 منخرط، وكما خصصت الدولة 09% من ميزانيتها للصحة العمومية عام 1975م وهذا تماشيًا مع السياسة الدولة الاجتماعية منذ تحقيق الاستقلال (تونس المسيرة الشاملة، المرجع السابق، ص 255.),

خاتمة:

ومما سبق تناوله يمكننا القول أن حكومة "بورقيبة" قد حاولت قدر الإمكان تجاوز المعيقات الأولية لبناء دولة وطنية حديثة ومتطورة، لضمان حقوق المواطن الأساسية والتي تفقدها طوال سنوات الاحتلال، وظل يناضل من أجل تحقيقها، لذا ارتكزت جهود الوطنيين على وضع برامج تنموية مست مختلف جوانب الحياة، فكانت أول الأهداف ضمان الأمن والاستقرار بتأسيس جيش وطني وإخراج القوات الفرنسية من الأراضي الوطنية، وكما سطرت مجموعة من المخططات لتنمية حياة المواطن اجتماعيًا وثقافيًا، لتحسين مستواه التعليمي وتكوين نخبة وطنية يستفاد منها لاحقًا في بناء الدولة، وكما أولت اهتمام بالغ بالرعاية الصحية بالقضاء على مختلف الأمراض والأوبئة وتطوير المراكز الصحية وتعميمها وطنيًا، وكما وظفت الدولة كل طاقاتها وامكانياتها المادية والبشرية للخروج من دائرة التخلف التي عاشتها تونس لعدة عقود، وكان من أهداف

الدولة بناء دولة قوية متطورة تواكب التطورات التي تعيشها الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية.

قائمة المراجع:

- منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس المسيرة الشاملة، شركة سراس للنشر، تونس.
- بكوش، الهادي (2013). شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، الجزائر.
- بلخوجة، الطاهر. (1999م). الحبيب بورقيبة .سيرة زعيم شهادة على العصر. ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.
- بن يوسف، عادل. (سبتمبر 2001) تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز انجازاتها 1956 ـ 1957، أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، إشراف وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس.
- التركي، عروسية. (جانفي 2011). الحركة اليوسفية في تونس 1955 ـ 1956، ط1، دار نهى، تونس.
- التيمومي، الهادي. (2008). تونس 1956 ـ 1987، ط2، دار محمد علي للنشر، تونس.
- التميمي، عبد الجليل. (أوت 2012). الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس.
- ثلة من الأساتذة. (2008م) موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 ـ 1913)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس.
- الحمامي، عبد الرزاق. (أفريل 2000) جدلية التقليديين والحداثيين حول مجلة"الأحوال الشخصية"، أعمال المؤتمر الأول حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس.

- الدقي، نور الدين. (2016). من الإيالة إلى الجمهورية 1814 ـ 2014، ط1، المنشورات الجامعية بمنوبة/ بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ توس المعاصر، مطبعة فرشيو، تونس.

- السوفي، عمار. (2006). عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي . جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي. ، مطبعة الرشيد، تونس.

- سعيد، الصافي. (نوفمبر 2011). بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط4، منشورات عربية، تونس.

- الشاذلي، عمر. (2013). بورقيبة كما عرفته، تعريب: علي حمويت، وأخرون، طبع SIMPACT، تونس.

- شرّاد، منيرة م.(2012). لدول وحقوق المرأة .نشأة تونس والجزائر والمغرب، في مرحلة ما بعد الاستعمار، ترجمة: سلوى قروي العونلي، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس.

- عباس، محمد الهاشمي.(2012). بورقيبة نويرة . ذكريات ومذكرات، ج1 و2، ميديا كوم للنشر، تونس.

- علية الصغير، عميرة. (2011). اليوسفيّون وتحرر المغرب العربي، ط2، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس.

- عمر، عبد الفتاح، وسعيد، قيس. (1987). نصوص ووثائق سياسية تونسية، مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس.

- قائد السبسي، الباجي. (2011). الحبيب بورقيبة المهم والأهم، ترجمة: محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس.

- محمد الحبيب، المولهي.(د. ت). الوطن والصمود، دار الغرب الإسلامي، تونس.

- Charles –Andrèe Julien : et la tunisie devint indèpendante (1952- 1957) , Les Edition Jeune Afrique, Paris, 1985, p, 172.